الأمم المتحدة

A/RES/70/1*

Distr.: General
21 October 2015

# الجمعية العامة

**الدورة السبعون**
البندان ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال

# قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/70/L.1*)]

## ١/٧٠ - تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

**إن الجمعية العامة**

**تعتمد** الوثيقة الختامية التالية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

## تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

### الديباجة

تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار. وهي تهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح. ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

وستعمل جميع البلدان والجهات صاحبة المصلحة على تنفيذ هذه الخطة في إطار من الشراكة التعاونية. ولقد عقدنا العزم على تحرير الجنس البشري من طغيان الفقر والعوز وعلى تضميد جراح كوكبنا وحفظه. ونحن مصممون على اتخاذ الخطوات الجريئة المفضية إلى التحول التي تلزم بصورة ملحة للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود. ونتعهد، ونحن مقبلون على هذه الرحلة الجماعية، بألا يخلف الركب أحدا وراءه.

وتبرهن أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها ١٧ هدفا، وغاياتها، البالغ عددها ١٦٩ غاية، التي سنعلن عنها اليوم على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها. فالمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها. كذلك يقصد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.



الرجاء إعادة الاستعمال

وستحفز تلك الأهداف والغايات العمل الذي سيجري على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة في مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض.

**الناس**

نحن مصممون على إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي.

**الكوكب**

نحن مصممون على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توخي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتى يمكن له دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

**الازدهار**

نحن مصممون على كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظلها الرخاء تلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة.

**السلام**

نحن مصممون على أن نشجع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة.

**الشراكة**

نحن مصممون على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب.

ولأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وطابعها المتكامل أهمية حاسمة في ضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الجديدة. وإذا حققنا ما نطمح إليه من هذه الخطة بكامل جوانبها، ستتحسن بشدة حياة الجميع وسيتحول عالمنا إلى الأفضل.

## إعلان

### مقدمة

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وقت احتفال المنظمة بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها، قد قررنا أن نعتمد اليوم أهدافا عالمية جديدة للتنمية المستدامة.

٢ - وباسم الشعوب التي نحن في خدمتها، اتخذنا قرارا تاريخيا بشأن مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول. ونحن ملتزمون بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠. ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن ملتزمون بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل. وسنتخذ أيضا من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لنا ونسعى إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها.

٣ - ونعتزم العمل من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، للقضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة لكوكب الأرض وموارده الطبيعية. ونعتزم أيضا تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرد الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوافر فرص العمل الكريم للكافة، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية.

٤ - ونحن، إذ نقبل على هذه الرحلة الجماعية العظيمة، نتعهد بألا يخلف الركب أحدا وراءه. وانطلاقا من تسليمنا بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، نأمل أن نشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع. وسوف نسعى جاهدين إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب.

٥ - وهذه الخطة لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والأهمية. فهي تحظى بقبول جميع البلدان وتسري على الجميع، مع مراعاة اختلاف الواقع المعيش في كل بلد واختلاف قدرات البلدان ومستويات تنميتها، ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية. فهذه أهداف وغايات عالمية تشمل العالم أجمع، ببلدانه المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وهي متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

٦ - وهذه الأهداف والغايات هي ثمرة مشاورات عامة واتصالات مكثفة أجريت على مدى أكثر من سنتين في شتى أنحاء العالم مع المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وأولي فيها اهتمام خاص لأصوات أفقر الفئات وأضعفها. وشملت هذه المشاورات أعمالا قيمة اضطلع بها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة التابع للجمعية العامة، كما اضطلعت بها الأمم المتحدة، التي قدم أمينها العام تقريرا تجميعيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

**رؤيتنا**

٧ - لقد ضمَّنا الأهداف والغايات التي اتفقنا عليها رؤية في منتهى الطموح تقوم على إحداث التحول. فنحن نصبو إلى عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز، يمكن أن تنتعش فيه جميع أشكال الحياة. ونصبو إلى عالم خال من الخوف ومن العنف. عالم يلم فيه الجميع بالقراءة والكتابة. وتتاح فيه للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد على جميع المستويات، وعلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وتكفل فيه السلامة البدنية والعقلية والرفاه الاجتماعي. عالم نؤكد فيه من جديد التزاماتنا فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وتتوافر فيه سبل محسنة للنظافة الصحية؛ وتتاح فيه الأغذية الكافية والمأمونة والميسورة التكلفة والمغذية. عالم تكون فيه الموائل البشرية آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة ويمكن فيه للجميع الحصول على طاقة ميسورة وموثوقة ومستدامة.

٨ - ونحن نصبو إلى عالم يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز؛ عالم يحترم الأعراق والانتماء الإثني والتنوع الثقافي؛ عالم يتيح تكافؤ الفرص ويتيح تحقيق كامل الإمكانات البشرية ويساهم في تحقيق الازدهار العميم. عالم يستثمر في أطفاله وينمو فيه كل طفل بعيدا عن إسار العنف والاستغلال. عالم يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وتزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن. عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والإشراك الاجتماعي للجميع، وتلبى فيه احتياجات أشد الفئات ضعفا.

٩ - ونحن نصبو إلى عالم يتمتع فيه كل بلد بالنمو الاقتصادي المطرد والمستدام الذي يشمل الجميع، وتتوافر فيه فرص العمل الكريم للكافة. عالم تكون فيه أنماط الاستهلاك والإنتاج وأوجه استعمال كل الموارد الطبيعية - من الهواء إلى الأرض ومن الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية إلى المحيطات والبحار - أنماطا وأوجه استعمال مستدامة. عالم تكون

فيه الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وتوافر بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي أموراً أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطّرد والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع. عالم تكون فيه التكنولوجيا في تطويرها وتطبيقها مراعية للمناخ ومحترِمة للتنوع البيولوجي وقادرة على الصمود. عالم تعيش فيه الإنسانية في وئام مع الطبيعة وتحمى فيه الحياة البرية وسائر الكائنات الحية.

## مبادئنا والتزاماتنا المشتركة

١٠ - يُسترشد في الخطة الجديدة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فيها الاحترام التام للقانون الدولي. وترتكز الخطة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١] والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإعلان الألفية[٢] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٣]. وتهتدي الخطة بصكوك أخرى مثل إعلان الحق في التنمية[٤].

١١ - ونحن نؤكد من جديد نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والتي أرست أساسا متينا للتنمية المستدامة وأسهمت في تشكيل الخطة الجديدة. وهي تشمل إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٥]، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٦]، ومنهاج عمل بيجين[٧]، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أيضا ما تم في إطار متابعة هذه المؤتمرات، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٥٥/٢.

(٣) القرار ٦٠/١.

(٤) القرار ٤١/١٢٨، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

بالبلدان النامية غير الساحلية، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث.

١٢ - ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبادئ منها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان.

١٣ - والتحديات والالتزامات التي تم تحديدها في هذه المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة مترابطة وتتطلب حلولا متكاملة. ولا بد في سبيل التصدي لها بفعالية من اتباع نهج جديد. فثمة اعتراف في مجال التنمية المستدامة بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحفظ كوكب الأرض، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، أمور مترابطة متصل بعضها ببعض.

## عالمنا اليوم

١٤ - إننا نجتمع في وقت تَمثُل فيه أمام التنمية المستدامة تحديات هائلة. فالبلايين من مواطنينا لا يزالون يعانون الفقر والحرمان من الحياة الكريمة. وأوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها آخذة في التزايد. وهناك فوارق هائلة في الفرص والثروة والسلطة. ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين يشكل تحديا رئيسيا. وتمثل البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب، مصدر قلق كبير. وتشكل الأخطار الصحية التي تهدد العالم، وازدياد تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها، وتصاعد النزاعات، والتطرف العنيف، والإرهاب، وما يتصل بذلك من أزمات إنسانية ومن تشريد قسري للبشر، أمورا تنذر بتقويض الكثير من التقدم الذي أحرز على صعيد التنمية في العقود الأخيرة. وينضاف استنفاد الموارد الطبيعية والآثار الضارة للتدهور البيئي، بما في ذلك التصحر والجفاف وتدهور الأراضي وندرة المياه العذبة وفقدان التنوع البيولوجي، إلى قائمة التحديات التي تواجهها البشرية ويؤدي إلى تفاقمها. ويشكل تغير المناخ واحدا من أكبر التحديات في عصرنا وتقوض آثاره الضارة قدرة كافة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. فالزيادات في درجة الحرارة العالمية وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وغيرها من الآثار المترتبة على تغير المناخ تخلف آثارا خطيرة على المناطق الساحلية والبلدان الساحلية المنخفضة، بما في ذلك الكثير من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. والخطر يهدد بقاء الكثير من المجتمعات وبقاء النظم البيولوجية التي تدعم كوكب الأرض.

١٥ - بيد أنه أيضا وقت زاخر بالفرص الهائلة. فقد أحرز تقدم كبير في مواجهة الكثير من التحديات الإنمائية. وخرج مئات الملايين من الأشخاص على مدى الجيل الماضي من دائرة الفقر المدقع. وطرأت زيادة كبيرة في السبل المتاحة للحصول على التعليم، سواء بالنسبة للفتيان أو الفتيات. ويَعِد انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي بإمكانات كبيرة تتيح التعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وإيجاد مجتمعات تقوم على المعرفة، وهو ما يعد به أيضا الابتكار العلمي والتكنولوجي في مجالات شتى من قبيل الطب والطاقة.

١٦ - وقد مر حوالي ١٥ عاما على الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية. وهي أهداف وفرت إطارا هاما للتنمية، وأحرز من خلالها تقدم كبير في عدد من المجالات. لكن وتيرة التقدم كانت متفاوتة، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا يزال بعض تلك الأهداف بعيدا عن المسار الصحيح، لا سيما الأهداف المتعلقة بصحة الأمهات والمواليد والأطفال والصحة الإنجابية. ونحن نعرب من جديد عن التزامنا بأن نحقق بالكامل جميع الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الأهداف البعيدة عن مسارها الصحيح، وخصوصا من خلال تزويد أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة بمزيد من المساعدات التي تركز على أمور محددة، بما يتماشى مع برامج الدعم ذات الصلة. وتتخذ الخطة الجديدة من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لها، وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى أشد الفئات ضعفا.

١٧ - غير أن الإطار الذي نعلن اليوم عن إرسائه يتجاوز نطاقه بكثير نطاق الأهداف الإنمائية للألفية. فإلى جانب الأولويات الإنمائية القائمة مثل القضاء على الفقر والاهتمام بالصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية، يحدد هذا الإطار طائفة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو يعد أيضا بإرساء مجتمعات أكثر سلاما واحتضانا للجميع. ومن غاية الأهمية أيضا أنه يحدد وسائل تنفيذ ذلك. وترتبط الأهداف والغايات الجديدة بروابط عميقة فيما بينها وتشترك في عناصر عديدة، مما يعكس النهج المتكامل الذي قررنا اتباعه.

**الخطة الجديدة**

١٨ - إننا نعلن اليوم عن إرساء ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة و ١٦٩ غاية مرتبطة بها، وهي أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة. ولم يسبق قط لزعماء العالم أن تعهدوا بالعمل معا وبذل المساعي المشتركة بشأن خطة سياساتية بهذا القدر من الاتساع

وعلى هذا النطاق العالمي. فنحن نشد الرحال معا للسير نحو التنمية المستدامة، مكرسين أنفسنا جماعيا للسعي إلى تحقيق التنمية العالمية وإلى تحقيق تعاون مثمر للجميع يمكن أن يجلب مكاسب هائلة لكل البلدان ولجميع المناطق في العالم. ونؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية. وسوف ننفذ الخطة بما يعود بالنفع التام على الجميع، لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة. ونؤكد من جديد، في سعينا هذا، التزامنا بالقانون الدولي، ونشدد على أن الخطة سوف تنفذ على نحو متسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

١٩ - ونعيد تأكيد أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي. ونشدد على أن جميع الدول مسؤولة، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها، دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر.

٢٠ - وسوف يسهم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات. فلا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة إذا ظل نصف البشرية محروما من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له. إذ يجب أن تتمتع النساء والفتيات بالمساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد والموارد الاقتصادية وفرص المشاركة السياسية، فضلا عن المساواة مع الرجال والفتيان في فرص العمل وتولي القيادة وصنع القرار على جميع المستويات. وسوف نعمل من أجل إحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات التي تهدف إلى سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز دعم المؤسسات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وسيتم القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، عن طريق أمور منها إشراك الرجال والفتيان في هذا المسعى. فالتعميم المنتظم لمراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ الخطة أمر بالغ الأهمية.

٢١ - وسيبدأ سريان الأهداف والغايات الجديدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وسيسترشد بها في اتخاذ القرارات على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وسوف نعمل جميعا على تنفيذ الخطة في بلداننا وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع مراعاة الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته واحترام السياسات والأولويات الوطنية. وسوف نحترم الحيز الذي تشغله السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام

الذي يشمل الجميع، لا سيما في الدول النامية، مع الحفاظ على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة. ونسلم أيضا بأهمية البعدين الإقليمي ودون الإقليمي وأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط في مجال التنمية المستدامة. فالأطر الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تيسر تجسيد سياسات التنمية المستدامة بفعالية في إجراءات محددة على الصعيد الوطني.

٢٢ - ويواجه كل بلد تحديات خاصة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتستحق أشد البلدان ضعفا، وبلدان منها على وجه الخصوص البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، اهتماما خاصا، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وهناك أيضا تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل.

٢٣ - ولا بد من تمكين الضعفاء. ويشمل من تراعى احتياجاتهم في الخطة جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة (الذين يعيش أكثر من ٨٠ في المائة منهم في فقر) والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسنين وأفراد الشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين. وقد عقدنا العزم على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، وفقا للقانون الدولي، لإزالة العقبات والمعوقات ولتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة وفي مناطق متضررة من الإرهاب.

٢٤ - ونحن ملتزمون بالقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك من خلال القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. فلا بد أن يتمتع الجميع بمستويات المعيشة الأساسية، عن طريق وسائل منها نظم الحماية الاجتماعية. ونحن مصممون أيضا على القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي على سبيل الأولوية، وعلى وضع حد لجميع أشكال سوء التغذية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الدور المهم والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي ونرحب بإعلان روما بشأن التغذية وبإطار العمل[٨]. وسوف نكرس الموارد لتنمية المناطق الريفية والزراعة ومصائد الأسماك المستدامة، ولدعم صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات، والرعاة والصيادين في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا.

٢٥ - ونلتزم بتوفير تعليم جيد في جميع المستويات - الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم الجامعي، والتعليم التقني، والتدريب المهني - على نحو يشمل جميع

(٨) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفقان الأول والثاني.

الأشخاص وينصفهم. فالناسُ بصرف النظر عن هويتهم من حيث نوع الجنس أو العمر أو الانتماء العرقي أو الإثني، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون، وأبناء الشعوب الأصلية، والأطفال والشباب، ولا سيما الذين يعيشون في أوضاع هشة، كلُّهم ينبغي أن يستفيدوا من فرص التعلم مدى الحياة، بما يساعدهم على تحصيل المعارف والمهارات الضرورية لانتفاعهم بالفرص المتاحة لهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية مشاركة كاملة. وسنسعى جاهدين إلى تهيئة بيئة ينشأ فيها الأطفال والشباب فتغذيهم بما يلزمهم لإعمال حقوقهم وتحقيق قدراتهم على وجه تام، فيصبحون بذلك مَددا يعين بلداننا على جني ثمار المكاسب الديمغرافية، ويشمل ذلك إقامة مدارس آمنة وتوثيق وشائج المجتمعات المحلية والأسر.

٢٦ - ولكفالة تمتع الجميع بالصحة والعافية البدنية والعقلية وزيادة العمر المتوقع لدى الولادة، يجب علينا أن نوفر التغطية الصحية والرعاية الصحية الجيدة للجميع، لا يُحرَمُ من ذلك أحد. ونلتزم بالإسراع في وتيرة التقدم المحرز حتى الآن صوب خفض عدد وفيات المواليد والأطفال والأمهات بوضع حد لجميع تلك الوفيات التي يمكن تفاديها قبل حلول عام ٢٠٣٠. وإننا ملتزمون بكفالة استفادة الجميع من خدمات الرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك لأغراض تنظيم الأسرة والإعلام والتثقيف. وسنبذل كذلك جهودا من أجل الإسراع بوتيرة التقدم المحرز في مكافحة الملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وداء السل، والتهاب الكبد، وإيبولا وغير ذلك من الأوبئة والأمراض المعدية، بوسائل من جملتها التصدي لمقاومة الميكروبات للأدوية ولمشكلة الأمراض المهمَلة التي تعاني منها البلدان النامية. ونلتزم بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومعالجتها، بما في ذلك الاضطرابات السلوكية والعصبية واضطرابات النمو، التي تشكل تحديا كبيرا في وجه التنمية المستدامة.

٢٧ - وسنسعى إلى إقامة أسس اقتصادية متينة لصالح بلداننا جميعا. إن من شروط الازدهار الأساسية اطرادُ النمو الاقتصادي واستدامته ومشاركة الجميع فيه. ولن يتحقق ذلك إلا بتعميم الانتفاع بالثروة والتصدي لمشكلة التفاوت في الدخل. وسنعمل من أجل أن نبني اقتصادات دينامية أساسها الاستدامة والابتكار ومحورها الناس، تعمل على النهوض بفرص العمل المتاحة للشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة خاصة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسنقضي على السخرة والاتجار بالبشر ونضع حدا لعمل الأطفال بجميع أشكاله. فالبلدان قاطبة ستستفيد من وجود قوة عاملة متعلمة تنعم بالصحة وتملك ما يلزم من المعارف والمهارات للقيام بعمل منتج يحقق مطامحها وللمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية. وسنعزز القدرات الإنتاجية للبلدان الأقل نموا في القطاعات جميعا، بوسائل من بينها التحول الهيكلي. وسنعتمد سياسات تعزز القدرات الإنتاجية، والعمالة المنتجة، وتعميم الاستفادة من الخدمات

المالية، والإنتاجية، والزراعة المستدامة، والتنمية الرعوية وتنمية المصائد، والتنمية الصناعية المستدامة، واستفادة الجميع من خدمات الطاقة الحديثة المستدامة التي يمكن التعويل عليها بتكلفة ميسورة، ونظم النقل المستدامة، وجودة البنيات التحتية وقدرتها على الصمود.

٢٨ - ونلتزم بإجراء التغييرات الأساسية في الطرائق التي تنهجها مجتمعاتنا في إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها. ويجب أن تساهم الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال وغير ذلك من الجهات الفاعلة غير الحكومية والأفراد في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، بطرق منها تسخير جميع المصادر في حشد المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتعزيز قدرات البلدان النامية العلمية والتكنولوجية والابتكارية للانتقال صوب أنماط استهلاكية وإنتاجية أكثر استدامة. ونشجع على تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وكل البلدان ينبغي أن تتخذ إجراءات في هذا الصدد، على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو ريادة الجهد المبذول، مراعية في ذلك تنمية البلدان النامية وقدراتها.

٢٩ - ونعترف بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ونعترف أيضا بأن الهجرة الدولية هي واقع متعدد الأبعاد يتسم بأهمية كبرى في تنمية بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد ويتطلب اتخاذ تدابير متسقة وشاملة. وسنتعاون دوليا من أجل كفالة أن تتم الهجرة بطريقة نظامية وأن تجري في ظروف توفِّر الأمان ويسودها النظام مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وللاجئين والمشردين. وينبغي أن يسعى ذلك التعاون أيضا إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تحمل من تؤويهم من اللاجئين، ولا سيما في البلدان النامية. ونشدد على حق المهاجرين في العودة إلى البلدان التي يحملون جنسيتها، ونذكّر بأن من واجب الدول أن تكفل مراعاة الأصول في استقبال رعاياها العائدين.

٣٠ - ونحث الدول بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية.

٣١ - ونقر بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٩] هي المحفل الحكومي الدولي الرئيسي الذي يتولى دوليا مناقشة التدابير العالمية لمواجهة تغير المناخ. ونحن مصممون على التصدي بحزم لخطر تغير المناخ وتدهور البيئة. إن الطابع العالمي لتغير المناخ يستوجب

(٩) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

تعاونا دوليا على أوسع نطاق ممكن يرمي إلى الإسراع بخفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي ومعالجة مسألة التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وإننا نلاحظ بقلق بالغ الفجوة الكبيرة بين الأثر الإجمالي لوعود التخفيف التي تلتزم الأطراف بتحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠ فيما يتصل بالانبعاثات السنوية العالمية من غازات الدفيئة ومسارات الانبعاثات الإجمالية التي ترجّح احتمال الإبقاء على ارتفاع معدل درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين أو ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

٣٢ - واستشرافا لانعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بباريس، نؤكد التزام جميع الدول بالعمل من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي طموح بشأن المناخ. ونؤكد من جديد أن البروتوكول، أي صك قانوني آخر أو وثيقة ختامية متفق عليها تحظى بقوة النفاذ بموجب الاتفاقية وتسري على جميع الأطراف، يجب أن يتصدى بطريقة متوازنة لأمور من جملتها التخفيف والتكيف والتمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات وشفافية الإجراءات والدعم.

٣٣ - ونقر بأن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مرهن بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لكوكب الأرض. ومن ثم نحن مصممون على حفظ المحيطات والبحار، وموارد مياه الشرب، وكذلك الغابات والجبال والأراضي الجافة واستخدامها استخداما مستداما، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية. ونحن مصممون أيضا على تشجيع السياحة المستدامة، والتصدي لندرة المياه وتلوثها، وتدعيم التعاون على مكافحة التصحر والعواصف الرملية وتدهور الأراضي والجفاف، وتعزيز القدرة على التحمل والحد من مخاطر الكوارث. ونتطلع في هذا الصدد إلى الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر أن ينعقد بالمكسيك.

٣٤ - ونقر بأن تنمية المناطق الحضرية وإدارتها بطريقة مستدامة شرط حاسم للارتقاء بنوعية حياة الناس. وسنعمل مع السلطات والمجتمعات المحلية من أجل تجديد مدننا ومستوطناتنا البشرية وتخطيطها على نحو يعزز التلاحم المجتمعي والأمن الشخصي، ويحفز على الابتكار وإيجاد فرص العمل. وسنقوم بتقليص الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة الحضرية وعن المواد الكيميائية التي تنطوي على أخطار تهدد الصحة البشرية والبيئة، بما في ذلك من خلال إدارة المواد الكيميائية إدارة سليمة من الناحية البيئية واستخدامها على نحو مأمون، وخفض النفايات وإعادة تدويرها، وزيادة فعالية استخدام المياه والطاقة. وسنعمل من أجل تقليص تأثير المدن في نظام المناخ العالمي. وسنراعي أيضا الاتجاهات والتوقعات

السكانية في استراتيجياتنا وسياساتنا الوطنية الإنمائية في المناطق الريفية والحضرية. ونتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في كيتو.

٣٥ - ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن؛ كما أن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن. وتقر الخطة الجديدة بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)، وعلى فعالية سيادة القانون والحكم الرشيد في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة. وتتناول الخطة العوامل التي تقود إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستشراء الظلم، كانعدام المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل تسوية النزاعات أو منع نشوبها ومؤازرة البلدان التي تمر بمراحل ما بعد النزاع، بوسائل منها كفالة إشراك المرأة في عمليات بناء السلام وإرساء دعائم الدولة. وندعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقا للقانون الدولي، من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تمام إعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي، والتي ما زالت تؤثر سلبا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها أيضا.

٣٦ - ونتعهد بتعزيز التفاهم الثقافي والتسامح والاحترام المتبادل ودعم روح المواطنة العالمية والمسؤولية المشتركة. ونعترف بالتنوع الطبيعي والثقافي للعالم ونقر بأن الثقافات والحضارات جميعها يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لأنها من عناصرها التمكينية الأساسية.

٣٧ - والرياضة هي أيضا من العناصر التمكينية المهمة للتنمية المستدامة. ونعترف بالمساهمة المتعاظمة التي تضطلع بها الرياضة في تحقيق التنمية والسلام بالنظر إلى دورها في تشجيع التسامح والاحترام ومساهمتها في تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات وفي بلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي.

٣٨ - ونؤكد من جديد ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

### وسائل التنفيذ

٣٩ - إن اتساع نطاق الخطة الجديدة وطموحها يقتضيان إنعاش الشراكة العالمية لكفالة تنفيذها، وهو أمر نلتزم به التزاما تاما. وستعمل هذه الشراكة بروح التضامن العالمي، ولا سيما التضامن مع الفئات الأشد فقرا ومع الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

وستُيَسّر انخراطا عالميا مكثفا في دعم تنفيذ جميع الأهداف والغايات، بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، وتعبئة جميع الموارد المتاحة.

٤٠ - وتتسم الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ المندرجة في إطار الهدف ١٧ وفي إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بأهمية محورية في إنجاز خطتنا، كما تتساوى من حيث الأهمية مع الأهداف والغايات الأخرى. ويمكن إنجاز الخطة، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ضمن إطار إنعاش الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتعضيدها بالسياسات والإجراءات المحددة المجملة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المنعقد بأديس أبابا خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. ونرحب بإقرار الجمعية العامة خطةَ عمل أديس أبابا[١٠]، التي هي جزء صميم من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونقر بأن التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

٤١ - ونقر بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية. وتتناول الخطة الجديدة الوسائل المطلوبة لبلوغ الأهداف والغايات. ونقر بأن تلك الوسائل تشمل حشد الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بناء على شروط مواتية، بما فيها الشروط الميسرة والتفضيلية، ووفق ما يتفق عليه. وسيضطلع التمويل العام، على المستويين المحلي والدولي معا، بدور حيوي في توفير الخدمات والسلع العامة الأساسية وفي تحفيز مصادر التمويل الأخرى. ونعترف بدور القطاع الخاص، على تنوع مؤسساته الممتدة من المؤسسات البالغة الصغر إلى الشركات المتعددة الجنسيات مرورا بالتعاونيات، وبدور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية في تنفيذ الخطة الجديدة.

٤٢ - وندعم تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما فيها إعلان وبرنامج عمل اسطنبول[١١]، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[١٢]، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[١٣]، ونعيد تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٤]، وكلُّها يشكل جزءا لا يتجزأ من الخطة الجديدة. ونقر

---

(١٠) خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق).

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصلان الأول والثاني.

(١٢) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١٣) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(١٤) A/57/304، المرفق.

بالتحدي الكبير الذي ينتصب أمام تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تشهد نزاعات والبلدان التي توجد في مرحلة ما بعد النزاع.

٤٣ - ونشدد على أن التمويل العام الدولي يقوم بدور مهم في دعم جهود البلدان من أجل تعبئة الموارد العامة على الصعيد المحلي، ولا سيما في البلدان الأفقر والأشد ضعفا التي تعاني من ندرة الموارد المحلية. ومن الغايات المهمة للتمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، تحفيز حشد موارد إضافية من المصادر الأخرى، عامة وخاصة. وتعيد الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزامات كل واحدة منها على حدة، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

٤٤ - ونعترف بأهمية دعم المؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاياتها، للهامش السياساتي للبلدان كل واحد منها على حدة، ولا سيما البلدان النامية. ونجدد الالتزام بتوسيع وتعزيز مساهمة البلدان النامية ومشاركتها، بما فيها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير والإدارة الاقتصادية العالمية.

٤٥ - ونعترف أيضا بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتنا. وستعمل الحكومات والمؤسسات العامة أيضا عن كثب في المسائل المتعلقة بالتنفيذ مع السلطات الإقليمية والمحلية، والمؤسسات دون الإقليمية، والمؤسسات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات الخيرية، والهيئات التطوعية وغيرها.

٤٦ - ونؤكد الدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة وما تحظى به من ميزة نسبية في دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة بما ينبغي أن يتوافر لها من موارد كافية وأن تتحلى به من نجاعة وانسجام وكفاءة وفعالية. وإذ نشدد على أهمية تعزيز الملكية والقيادة الوطنية على الصعيد القطري، نعرب عن دعمنا للحوار الجاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار هذه الخطة في الأجل الطويل.

### المتابعة والاستعراض

٤٧ - تتحمل حكوماتنا المسؤولية الرئيسية عن أنشطة المتابعة والاستعراض، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. ولدعم روح المسؤولية لدى مواطنينا، سنتخذ الترتيبات اللازمة لإجراء أنشطة المتابعة والاستعراض بانتظام في مختلف المستويات، على النحو المبين في هذه الخطة وفي خطة عمل أديس أبابا. وسيضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالدور المركزي في رصد أنشطة المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

٤٨ - ويجري إعداد مؤشرات تعين على القيام بهذا العمل. وستكون هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد. وهذه البيانات أساسية لعملية اتخاذ القرارات. وينبغي استخدام البيانات والمعلومات المستقاة من آليات الإبلاغ القائمة حيثما أمكن. وقد اتفقنا على تكثيف جهودنا من أجل تدعيم القدرات الإحصائية في البلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل. ونلتزم بوضع مقاييس أوسع للتقدم المحرز تكمل الناتج المحلي الإجمالي.

## نداء للعمل من أجل تغيير عالمنا

٤٩ - قبل سبعين سنة خلت، اجتمع جيل سابق من قادة العالم من أجل إنشاء الأمم المتحدة. فبنوا هذه المنظمة على أنقاض الحرب والانقسام وأرسوا قيم السلام والحوار والتعاون الدولي التي تستند إليها. ويمثل ميثاق الأمم المتحدة أسمى تجسيد لتلك القيم.

٥٠ - وها نحن اليوم نتخذ أيضا قرارا ذا أهمية تاريخية عظيمة. فقد عقدنا العزم على بناء مستقبل أفضل لجميع بني البشر، بمن فيهم الملايين ممن لم تتح لهم الفرصة لأن يعيشوا حياة لائقة كريمة موفورة، ومن تحقيق كامل إمكاناتهم البشرية. ويمكننا أن نكون أول جيل ينجح في استئصال شأفة الفقر، كما قد نكون آخر جيل تتاح له الفرصة لإنقاذ كوكب الأرض. وسيكون العالم أفضل حالا في عام ٢٠٣٠ إن وُفِّقنا في بلوغ أهدافنا.

٥١ - إن الخطة التي نعلن عنها اليوم من أجل العمل على الصعيد العالمي في السنوات الخمس عشرة المقبلة، هي ميثاق للناس وكوكب الأرض في القرن الحادي والعشرين. ولما كان الأطفال والشباب إناثا وذكورا هم عوامل التغيير الحاسمة، فإنهم سيجدون في الأهداف الجديدة مجالا يوجهون من خلاله قدراتهم اللامتناهية في إطار سعيهم الدؤوب إلى إيجاد عالم أفضل.

٥٢ - وإذا كانت العبارة الشهيرة ”نحن الشعوب“ هي فاتحة ميثاق الأمم المتحدة، فإننا ”نحن الشعوب“ نبدأ اليوم مسيرنا في الطريق الذي يقودنا نحو عام ٢٠٣٠. وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى والسلطات المحلية والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة. وقد تفاعل مع هذه الخطة ملايين الناس الذين سيجعلون منها خطة لهم. فهي خطة الناس وضعت على أيدي الناس لصالح الناس، وهذا في اعتقادنا ما سيكفل لها النجاح.

٥٣ - إن مستقبل البشرية ومستقبل كوكبنا ملك أيدينا. وهو أيضا ملك أيدي جيل الشباب الراهن الذي سيسلم الشعلة إلى الأجيال المقبلة. ولقد رسمنا الطريق نحو التنمية المستدامة؛ وسيكون علينا جميعا أن نحرص على نجاح سعينا فيه وعلى عدم الانتكاس فيما نحقق من مكاسب.

### أهداف التنمية المستدامة وغاياتها

٥٤ - على إثر عملية مفاوضات حكومية دولية شاملة، وبناء على اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة[١٥]، الذي جاء يتضمن مقدمة تبين سياق تلك الأهداف، نورد فيما يلي الأهداف والغايات التي اتفقنا بشأنها.

٥٥ - وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وتعتبر الغايات مرامي ذات طابع عالمي يُطمح إلى بلوغها، حيث تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية. وعلى كل حكومة أن تقرر أيضا سبل إدماج هذه الغايات العالمية الطموحة ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. والمهم مراعاة الصلة بين التنمية المستدامة وبين سائر العمليات الجارية التي تتصل بها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥٦ - إننا إذ نضع هذه الأهداف والغايات نعترف بأن كل بلد يواجه تحديات محددة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة، ونشدد على التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. وتتطلب البلدان التي تمر بحالات نزاع اهتماما خاصا أيضا.

٥٧ - ونعترف بأن البيانات الأساسية المتعلقة بالعديد من الغايات ما زالت غير متوفرة، وندعو إلى زيادة الدعم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات في الدول الأعضاء، من أجل وضع أسس البيانات حيثما لم تكن موجودة، وطنيا وعالميا. ونلتزم بملء الثغرة القائمة في مجال جمع البيانات بما يساعد على قياس التقدم المحرز بشكل أفضل، ولا سيما بالنسبة إلى الغايات التي ليس لها معالم رقمية واضحة.

٥٨ - ونشجع الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء في إطار محافل أخرى من أجل التصدي لمسائل رئيسية قد تعرقل تنفيذ خطتنا، ونحترم الولايات المستقلة لتلك العمليات. ونعتزم أن نجعل من الخطة ومن تنفيذها أداة تساعد على دعم تلك العمليات الأخرى والقرارات المتخذة في إطارها، ولا تؤدي إلى الإخلال بها.

٥٩ - ونعترف باختلاف النُهج والرؤى والنماذج والأدوات المتاحة لكل بلد، وفق ظروفه وأولوياته الوطنية، في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد أن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا المشترك وأن ”أمنا الأرض“ تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق.

---

(١٥) يرد في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970 و Corr.1؛ وانظر أيضا A/68/970/Add.1 إلى 3).

**أهداف التنمية المستدامة**

الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف ٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف ٣ - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف ٩ - إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف ١٠- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف ١١ - جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف ١٢- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره**

الهدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف ١٧ - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

---

** مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

**الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**

١-١ القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم

١-٢ تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠

١-٣ استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠

١-٤ ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠

١-٥ بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٣٠

١-أ كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده

١-ب وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر

**الهدف ٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة**

٢-١ القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠

٢-٢ وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمراضع وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥

٢-٣ مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠

٢-٤ ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠

٢-٥ الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام ٢٠٢٠

٢-أ زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا

٢-ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية

٢-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها

**الهدف ٣ – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار**

٣-١ خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠

٣-٢ وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام ٢٠٣٠، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى ١٢ حالة وفاة في كل ١ ٠٠٠ مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى ٢٥ حالة وفاة في كل ١ ٠٠٠ مولود حي

٣-٣ وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠

٣-٤ تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠

٣-٥ تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك

٣-٦ خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠

٣-٧ ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠

٣-٨ تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة الجيّدة الفعالة الميسورة التكلفة

٣-٩ الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام ٢٠٣٠

٣-أ تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء

٣-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية

٣-ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة

٣-د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

## الهدف ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

٤-١ ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠

٤-٢ ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠

٤-٣ ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠

٤-٤ الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠

٤-٥ القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠

٤-٦ ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠

٤-٧ ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠

٤-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع

٤-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠

٤-ج الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠

### الهدف ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

٥-١ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان

٥-٢ القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

٥-٣ القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث

٥-٤ الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

٥-٥ كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

٥-٦ ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما

٥-أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية

٥-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة

٥-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

### الهدف ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

٦-١ تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠

٦-٢ تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠

٦-٣ تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية والمواد الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠

٦-٤ زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠

٦-٥ تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠

٦-٦ حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام ٢٠٢٠

٦-أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠

٦-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

## الهدف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

٧-١ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠

٧-٢ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠

٧-٣ مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠

٧-أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠

٧-ب توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول

الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام ٢٠٣٠

### الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

٨-١ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا

٨-٢ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة

٨-٣ تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية

٨-٤ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام ٢٠٣٠، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

٨-٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠

٨-٦ الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠

٨-٧ اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥

٨-٨ حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

٨-٩ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠

٨-١٠ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها

٨-أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا

٨-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠

## الهدف ٩ - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

٩-١ إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة

٩-٢ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا

٩-٣ زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق

٩-٤ تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها

٩-٥ تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير

٩-أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

٩-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى

٩-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠

**الهدف ١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها**

١٠-١ التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام ٢٠٣٠

١٠-٢ تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠

١٠-٣ ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

١٠-٤ اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا

١٠-٥ تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

١٠-٦ ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات

١٠-٧ تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

١٠-أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية

١٠-ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية

١٠-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠

## الهدف ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

١١-١ ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠

١١-٢ توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠

١١-٣ تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام ٢٠٣٠

١١-٤ تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي

١١-٥ التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠

١١-٦ الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠

١١-٧ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠

١١-أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية

١١-ب العمل بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

١١-ج دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية

**الهدف ١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة**

١٢-١ تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها

١٢-٢ تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠

١٢-٣ تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠

١٢-٤ تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠

١٢-٥ الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠

١٢-٦ تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها

١٢-٧ تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية

١٢-٨ ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠

١٢-أ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة

١٢-ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة

١٢-ج ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة

**الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره****

١٣-١ تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف معها

١٣-٢ إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني

١٣-٣ تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

١٣-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن

١٣-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

** مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

### الهدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

١٤-١ منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥

١٤-٢ إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام ٢٠٢٠

١٤-٣ تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

١٤-٤ تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام ٢٠٢٠

١٤-٥ حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠

١٤-٦ حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك[١٦]، بحلول عام ٢٠٢٠

١٤-٧ زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام ٢٠٣٠

---

(١٦) مع مراعاة ما يجري حاليا من مفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، وخطة الدوحة الإنمائية، وولاية هونغ كونغ الوزارية.

١٤-أ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا

١٤-ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق

١٤-ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة ١٥٨ من وثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه''

## الهدف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

١٥-١ ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠

١٥-٢ تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠

١٥-٣ مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٣٠

١٥-٤ ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠

١٥-٥ اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها

١٥-٦ تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا

١٥-٧ اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء

١٥-٨ اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام ٢٠٢٠

١٥-٩ إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام ٢٠٢٠

١٥-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

١٥-ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات

١٥-ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة

**الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات**

١٦-١ الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

١٦-٢ إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم

١٦-٣ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

١٦-٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠

١٦-٥ الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

١٦-٦ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

١٦-٧ ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

١٦-٨ توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

١٦-٩ توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠

١٦-١٠ كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

١٦-أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

١٦-ب تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها

**الهدف ١٧ – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة**

**الشؤون المالية**

١٧-١ تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات

١٧-٢ قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجَّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم

هدف يتمثل في تخصيص ٠,٢٠ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا

١٧-٣ حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية

١٧-٤ مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة

١٧-٥ اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها

**التكنولوجيا**

١٧-٦ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا

١٧-٧ تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه

١٧-٨ التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

**بناء القدرات**

١٧-٩ تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

**التجارة**

١٧-١٠ إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة

١٧-١١ زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠

١٧-١٢ تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على المنتجات المستوردة من أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

**المسائل العامة**

اتساق السياسات والمؤسسات

١٧-١٣ تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها

١٧-١٤ تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١٧-١٥ احترام الهامش السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

١٧-١٦ تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية

١٧-١٧ تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد

البيانات والرصد والمساءلة

١٧-١٨ تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠

١٧-١٩ الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠

## وسائل التنفيذ والشراكة العالمية

٦٠ - نعيد تأكيد التزامنا القوي بتنفيذ هذه الخطة الجديدة تنفيذا تاما. وندرك أنه لا سبيل إلى تحقيق أهدافنا وغاياتنا الطموحة ما لم يتم تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها وتوفير وسائل تنفيذ تكون بالقدر نفسه من الطموح. فبتنشيط الشراكة العالمية، سيتيسّر الانخراط في مسعى عالمي حثيث لدعم تنفيذ جميع الأهداف والغايات، تلتئم في إطاره الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة، وتحتشد في ظله كافة الموارد المتاحة.

٦١ - وتتناول أهداف الخطة وغاياتها الوسائل اللازمة لتحقيق طموحاتنا الجماعية. وفي هذا الصدد، تشكّل الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ المبينة ضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وضمن الهدف ١٧، على النحو المذكور أعلاه، عنصرا أساسيا لإنجاز خطتنا، بل وتتساوى من حيث أهميتها مع الأهداف والغايات الأخرى. وسنمنحها الأولوية على قدم المساواة في جهود التنفيذ التي سنبذلها وضمن إطار المؤشرات العالمية لرصد الأشواط المقطوعة.

٦٢ - ومن الممكن تنفيذ هذه الخطة، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ضمن إطار تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، مدعومةً بالسياسات والإجراءات الملموسة المبينة في خطة عمل أديس أبابا، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فخطة عمل أديس أبابا تدعم الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ لخطة عام ٢٠٣٠ وتكمّلها وتساعد على استجلاء سياقها. وهي تتعلق بالموارد العامة المحلية، والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية بوصفها محركا

للتنمية، والديون والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل النُّظُمية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات، والبيانات، والرصد والمتابعة.

٦٣ - وستنصبّ جهودنا بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالاتّساق وتمسك الدول بزمامها، تسندها أطر تمويل وطنية متكاملة. ونكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وسنحترم الهامش السياساتي الخاص بكل بلد وقيادته في سياق تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع التمسك بالقواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، يتعين دعم جهود التنمية الوطنية عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها تشجيع نظامٍ للتجارة العالمية ونُظُمٍ نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي. وتكتسي العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات، أهمية بالغة أيضا. ونلتزم بالعمل لكفالة اتّساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة، وبتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٦٤ - ونحن نؤيّد تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما فيها إعلان وبرنامج عمل إسطنبول، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، ونعيد تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، باعتبار كل ذلك جزءا لا يتجزأ من الخطة الجديدة. وندرك التحدي الرئيسي الذي يعيق إحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع ومرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

٦٥ - وندرك أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات هائلة في مجال تحقيق التنمية المستدامة. ولضمان الحفاظ على الإنجازات المحققة حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب وتحسين التنسيق والارتقاء بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه.

٦٦ - ونشدد على أنه بالنسبة لكافة البلدان، تتبوأ السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة، على أساس مبدأ السيطرة الوطنية، موقع الصدارة في مسعانا

المشترك نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونحن ندرك أن الموارد الوطنية إنما يولّدها النمو الاقتصادي في المقام الأول، مدعوماً ببيئة مؤاتية على جميع المستويات.

٦٧ - وتشكل الأعمال التجارية الخاصة والاستثمارات والابتكارات محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل وفرص العمل. ونقرّ بتنوع القطاع الخاص، بدءاً بالمشاريع المتناهية الصغر والتعاونيات وانتهاءً بالشركات المتعددة الجنسيات. ونهيب بجميع المؤسسات التجارية تسخير قدراتها الإبداعية والابتكارية لإيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة. وسنتعهّد قطاع الأعمال التجارية لجعله نشطا وحسن الأداء، مع حماية حقوق العمال والمعايير البيئية والصحية وفقا للمعايير والاتفاقات الدولية ذات الصلة وسائر المبادرات الجارية في هذا الصدد، مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان[١٧] ومعايير العمل لمنظمة العمل الدولية واتفاقية حقوق الطفل[١٨] والاتفاقات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف، بما يخدم مصلحة الأطراف في هذه الاتفاقات.

٦٨ - وتشكل التجارة الدولية محركا للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، كما تسهم في تعزيز التنمية المستدامة. وسنواصل الترويج للأخذ بنظام تجاري، في كنف منظمة التجارة العالمية، يكون متعدد الأطراف وذا طابع عالمي ويستند إلى قواعد ويكون منفتحا وشفافا ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف، إضافة إلى تحرير التجارة بشكل بنّاء. ونهيب بجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية مضاعفة الجهود للتعجيل باختتام المفاوضات بشأن خطة الدوحة للتنمية[١٩]. ونحن نعلق أهمية كبيرة على بناء القدرات المتصلة بالتجارة في البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، لأغراض منها تعزيز التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي.

٦٩ - ونقرّ بضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الدين في الأجل الطويل باعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء. فالعديد من البلدان لا يزال قليل المنعة أمام أزمات الديون، وبعض البلدان يتخبط في خضم الأزمات، بما في ذلك عدد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو. ونكرر

---

(١٧) A/HRC/17/31، المرفق.

(١٨) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

(١٩) A/C.2/56/7، المرفق.

التأكيد على وجوب أن يعمل المدينون والدائنون سويًّا لدرء حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحمّلها ولإيجاد الحلول اللازمة. وتقع مسؤولية الحفاظ على مستويات من الدين يمكن تحملها على عاتق البلدان المقترضة؛ بيد أننا نقرّ بأن على المقرضين أيضا مسؤولية تتمثل في إقراض البلدان على نحوٍ لا يقوّض قدرتها على تحمل الدين. وسوف ندعم استمرار القدرة على تحمّل الديون في البلدان التي استفادت من تخفيف عبء الدين وحققت مستويات من الدين يمكن تحمّلها.

٧٠ - ونعلن في هذا المقام إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا التي نصت عليها خطة عمل أديس أبابا من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة. وستستند آلية تيسير التكنولوجيا إلى التعاون بين طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، تشمل الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة، وستتألف من فريق عمل مشترك بين وكالات الأمم المتحدة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنتدى تعاوني متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومحفل إلكتروني.

- سيضطلع فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة بتعزيز التنسيق والاتساق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في الأمور المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، على نحو يزيد من التآزر والكفاءة، لا سيما من أجل دعم مبادرات بناء القدرات. وسيستفيد فريق العمل من الموارد المتاحة، وسيعمل ضمن إطاره ١٠ من ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية للتحضير لاجتماعات المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وكذلك لإنشاء المنتدى الإلكتروني وتفعيله، بما يشمل إعداد مقترحات لطرائق عمل المنتدى والمحفل الإلكتروني. وسيعيّن الأمين العام الممثلين العشرة لفترات من سنتين. وسيكون فريق العمل مفتوحا أمام مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، واللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسيتألف في البداية من الكيانات التي تشكل حاليا الفريق العامل غير الرسمي المعني بتيسير التكنولوجيا، وهي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك الدولي.

- سيُستخدم المحفل الإلكتروني لرسم صورة شاملة عن المعلومات المتعلقة بالمبادرات والآليات والبرامج القائمة التي تعنى بالعلم والتكنولوجيا والابتكار داخل الأمم المتحدة وخارجها، وسيوفر بوابة للحصول على هذه المعلومات. وسييسّر المحفل الإلكتروني الحصول على المعلومات والمعارف والخبرات، إضافة إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بشأن المبادرات والسياسات الرامية إلى تيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسييسّر المحفل الإلكتروني أيضا نشر ما ينتج على الصعيد العالمي من منشورات علمية مفتوحة للاستخدام. وسينشأ المحفل الإلكتروني على أساس تقييم تقني مستقل يأخذ في الحسبان أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المبادرات الأخرى، داخل الأمم المتحدة وخارجها، حتى يكون مكمّلا للبرامج القائمة الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وميسّرا للوصول إليها وموفّرا لمعلومات كافية عنها، مع تفادي الازدواجية وتعزيز التضافر.

- سيُعقد المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة مرة في السنة على مدى يومين، لمناقشة التعاون في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار ضمن مجالات مواضيعية تتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتلتئم في إطاره جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية من أجل تقديم إسهامات فعلية في مجال خبرتها. وسيتيح المنتدى فضاء لتيسير التفاعل والمواءمة، ونسج شبكات تجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين، وإقامة شراكات متعددة الجهات صاحبة المصلحة بهدف تحديد ودراسة الاحتياجات والثغرات في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون العلمي والابتكار وبناء القدرات، وأيضا بهدف المساعدة في تيسير تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات ذات الأهمية بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. ويدعو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى عقد اجتماعات المنتدى قبل اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية المجلس، أو، بدلا من ذلك، بالاقتران مع غيره من المحافل أو المؤتمرات، حسب الاقتضاء، وفقا للموضوع الذي سيُنظر فيه، وعلى أساس التعاون مع منظمي المنتديات أو المؤتمرات الأخرى. ويرأس اجتماعات المنتدى دولتان من الدول الأعضاء، ويتمخض عنه موجزٌ للمناقشات يعدّه الرئيسان المشاركان ويشكّل مساهمة في

اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، في سياق متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

- سيسترشد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في اجتماعاته بالموجز المقدم من المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة. وسينظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في المواضيع التي ستُطرح على المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، مراعيا في ذلك مساهمات الخبراء التي يقدمها فريق العمل.

٧١ - ونكرر التأكيد بأن هذه الخطة وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك وسائل التنفيذ، هي عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة.

**المتابعة والاستعراض**

٧٢ - نلتزم بالمشاركة بشكل منتظم في متابعة واستعراض تنفيذ هذه الخطة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وسيسهم اعتماد إطار محكم للمتابعة والاستعراض، ذي طابع طوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل، إسهاما أساسيا في التنفيذ، وسيساعد البلدان على تحقيق أقصى قدر من التقدم في تنفيذ هذه الخطة ورصد الأشواط المقطوعة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٧٣ - وسيعمل الإطار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما يعزز المساءلة أمام مواطنينا، ويدعم التعاون الدولي بشكل فعال لإنجاز هذه الخطة، ويشجع تبادل أفضل الممارسات والتعلم المتبادل. وسيحشد الإطار الدعم بغية تذليل التحديات المشتركة وتحديد القضايا الجديدة والناشئة. ونظرا إلى ما تتسم به الخطة من طابع عالمي، فمن المهم كفالة الثقة المتبادلة والتفاهم بين جميع الأمم.

٧٤ - وستسترشد عمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات بالمبادئ التالية:

(أ) ستكون طوعية، تمسك بزمامها البلدان وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وستحترم الهامش السياساتي والأولويات. ولما كانت السيطرة الوطنية على زمام الأمور عاملا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، فإن حصيلة العمليات المنفذة على الصعيد الوطني ستشكل الركيزة التي تسند عمليات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما دام الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول.

(ب) سترصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية، بما يشمل وسائل التنفيذ، في البلدان كافةً وعلى نحوٍ يحترم طابعها العالمي المتكامل المترابط ويراعي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

(ج) سيكون تَوجّهها أطول أجلاً، وستحدِّد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح الحاسمة، وستساعد البلدان في اتخاذ خيارات سياساتية مستنيرة. وستساعد في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات، وستعزز عنصري التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية.

(د) ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ.

(هـ) سيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات الجنسانية، وستحترم حقوق الإنسان، وستركز بوجه خاص على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا وتخلّفا عن الركب.

(و) ستستند إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وُجدت، وستتفادى الازدواجية وتراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية. وستتطور مع مرور الوقت، آخذة في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيات الجديدة، وستخفف إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ الملقى على عاتق الإدارات الوطنية.

(ز) ستتوخى الدقة وتستند إلى الأدلة وتسترشد بتقييمات وبيانات قطرية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

(ح) ستقتضي تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية، لا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل.

(ط) ستستفيد من تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

٧٥ - وستجري متابعة الأهداف والغايات واستعراضها باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية. وستُستكمل هذه المؤشرات العالمية بمؤشرات تضعها الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والوطني، إضافة إلى نتائج الأعمال المنفذة لوضع خطوط أساس للغايات التي ما زالت تفتقر إلى بيانات أساسية وطنية وعالمية حتى الآن. أما إطار المؤشرات العالمية، الذي

سيصوغه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فستوافق عليه اللجنة الإحصائية بحلول آذار/مارس ٢٠١٦، ثم يعتمده بعدئذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وفقا لولايتيهما في هذا الصدد. وسيكون هذا الإطار بسيطا ومحكما في آن واحد، وسيتناول جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك وسائل التنفيذ، وسيحافظ على ما تجسده من توازن سياسي وتكامل وطموح.

٧٦ - وسنبذل الدعم للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، من أجل تعزيز قدرة مكاتبها الإحصائية الوطنية ونُظُم بياناتها على توفير بيانات رفيعة الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة. وسنشجع تكثيف التعاون المناسب بين القطاعين العام والخاص على نحو شفاف وخاضع للمساءلة بغية استغلال ما يتيحه هذا الضرب من التعاون من بيانات واسعة ومتنوعة، بما يشمل معلومات عن رصد الأرض ومعلومات جغرافية مكانية، مع ضمان السيطرة الوطنية على زمام الأمور في سياق دعم تحقيق التقدم ورصده.

٧٧ - ونحن نلتزم بالمشاركة بصورة كاملة في إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي. وسنعتمد قدر الإمكان على الشبكة القائمة من المؤسسات والآليات المعنية بالمتابعة والاستعراض. وستتيح التقارير الوطنية تقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات الماثلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسيستفاد من هذه التقارير، إلى جانب الحوارات الإقليمية والاستعراضات العالمية، في وضع التوصيات المتعلقة بالمتابعة على شتى المستويات.

### على الصعيد الوطني

٧٨ - نشجع جميع الدول الأعضاء على القيام، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، باتخاذ إجراءات طموحة على الصعيد الوطني لتلبية متطلبات تنفيذ هذه الخطة بشكل عام. وهذه الإجراءات يمكن أن تدعم الانتقال إلى مرحلة أهداف التنمية المستدامة وتستفيد من أدوات التخطيط القائمة، من قبيل استراتيجيات التنمية الوطنية والتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء.

٧٩ - ونشجع أيضا الدول الأعضاء على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها. ويمكن أن تستفيد هذه الاستعراضات من مساهمات الشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الجهات صاحبة المصلحة، وفقا للظروف والسياسات والأولويات

الوطنيـة. ويمكـن للبرلمانـات الوطنيـة وأيضـا المؤسسـات الأخـرى أن تـدعم كـذلك هذه العمليات.

## على الصعيد الإقليمي

٨٠ - من شأن المتابعة والاستعراض على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أن يتيحا، حسب الاقتضاء، فرصا سانحة للتعلم من الأقران، بطرق منها الاستعراضات الطوعية وتبادل أفضل الممارسات وإجراء مناقشات بشأن الأهداف المشتركة. ونحن نرحب، في هذا الصدد، بتعاون اللجان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وستستفيد الاستعراضات الإقليمية الشاملة من الاستعراضات التي تجرى على الصعيد الوطني، وستسهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، بما في ذلك على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٨١ - وإدراكاً لأهمية الاستفادة من آليات المتابعة والاستعراض القائمة على الصعيد الإقليمي وإتاحة هامش سياساتي كاف، نشجع جميع الدول الأعضاء على تحديد المنتدى الإقليمي الأنسب للعمل ضمن إطاره. ونشجع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على مواصلة دعمها للدول الأعضاء في هذا المضمار.

## على الصعيد العالمي

٨٢ - سيضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور مركزي في الإشراف على شبكة عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، وسيعمل بشكل متّسق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر الهيئات والمنتديات ذات الصلة، وفقا لولاياتها القائمة. وسييسّر تبادل التجارب، بما يشمل النجاحات المحققة والتحديات الماثلة والدروس المستخلصة، وسيوفر القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات المتعلقة بالمتابعة. وسيعزز اتّساق سياسات التنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة برمتها. ويتعين أن يكفل بقاء الخطة صالحة وطموحة على الدوام، وأن يركز على تقييم التقدم المحرز والإنجازات المحققة والتحديات التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأيضا القضايا الجديدة والناشئة. وستقام علاقات فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض المتعلقة بجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها الترتيبات المتصلة بأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

٨٣ - وستسترشد عمليات المتابعة والاستعراض على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالتقرير المرحلي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة الذي سيعدّه الأمين العام

بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بالاستناد إلى إطار المؤشرات العالمية والبيانات المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات المجمّعة على الصعيد الإقليمي. وسيسترشد المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضا بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، الذي سيعزز تضافر عنصري العلم والسياسة، بل ومن شأنه أن يشكل أداة قوية قائمة على الأدلة تدعم صانعي السياسات في سعيهم إلى النهوض بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن ندعو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إجراء عملية تشاورية بشأن نطاق التقرير العالمي ومنهجيته وتواتره وأيضا حول علاقته بالتقرير المرحلي، على أن تُدْرَجَ نتائج العملية ضمن الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في دورته لعام ٢٠١٦.

٨٤ - وسيُجري المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استعراضات منتظمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣. وستجرى الاستعراضات على أساس طوعي، مع التشجيع على الإبلاغ في الوقت ذاته، وستشمل الاستعراضات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وسائر الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص. وستقودها الدول ويشارك فيها مسؤولون على المستوى الوزاري وغيرهم من المسؤولين الرفيعي المستوى. وستوفر منبرا لإقامة الشراكات، بطرق منها مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية.

٨٥ - وسيحتضن المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضا استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة. وستدعمها استعراضات تجريها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية، بما يجسّد الطابع المتكامل للأهداف وما يربطها من صلات. وستنخرط فيها جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، وستندرج، حيثما أمكن ذلك، ضمن دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتتواءم معها.

٨٦ - ونحن نرحب، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا، بالعملية المكرسة لمتابعة نتائج تمويل التنمية واستعراضها وأيضا جميع وسائل التنفيذ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، التي تتكامل مع إطار المتابعة والاستعراض لهذه الخطة. أما الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي التي تمخض عنها المنتدى السنوي المعني بتمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فستدرج ضمن عملية متابعة تنفيذ هذه الخطة واستعراضها بشكل عام في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٨٧ - وسيوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي سيجتمع مرة كل أربع سنوات تحت رعاية الجمعية العامة، التوجيه السياسي الرفيع المستوى بشأن الخطة وتنفيذها، كما سيحدد التقدم المحرز والتحديات الناشئة ويتخذ المزيد من الإجراءات للتعجيل بالتنفيذ. وسيُعقد الاجتماع المقبل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية الجمعية العامة، في عام ٢٠١٩، وبذلك يستهلّ دورة جديدة لاجتماعاته، تحقيقا لأقصى قدر من الاتساق مع عملية الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات.

٨٨ - ونشدد أيضا على أهمية التخطيط والتنفيذ والإبلاغ بشكل استراتيجي على نطاق المنظومة لضمان توفير دعم متسق ومتكامل لجهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنفيذ الخطة الجديدة. ويتعين على مجالس الإدارة ذات الصلة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لاستعراض ذلك الدعم المقدم للتنفيذ، وأن تبلغ عن التقدم المحرز ومعوقات التنفيذ. ونرحب بالحوار الجاري على صعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد الموقع الذي يتعين أن تتبوأه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المدى الطويل، ونتطلع إلى اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسائل، حسب الاقتضاء.

٨٩ - وسيدعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى مشاركة المجموعات الرئيسية وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية في عمليات المتابعة والاستعراض وفقا للقرار ٦٧/٢٩٠. ونهيب بتلك الأطراف الفاعلة الإبلاغ عن مساهمتها في تنفيذ الخطة.

٩٠ - ونطلب إلى الأمين العام أن يعدّ، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريرا يحدد فيه المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق ناجع شامل، لكي تنظر فيه الجمعية العامة خلال دورتها السبعين في إطار التحضير لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦. وينبغي أن يتضمن التقرير اقتراحا بشأن الترتيبات التنظيمية للاستعراضات التي تجريها الدول ضمن إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك توصيات بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة للإبلاغ. وينبغي أن يوضح المسؤوليات المؤسسية ويقدم توجيهات بشأن المواضيع السنوية، وبشأن سلسلة من الاستعراضات المواضيعية والخيارات المتاحة للاستعراضات الدورية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٩١ - ونحن نعيد تأكيد التزامنا الراسخ بتنفيذ هذه الخطة وتسخيرها كاملةً لإحداث تحولات تمضي بعالمنا نحو الأفضل بحلول عام ٢٠٣٠.

الجلسة العامة ٤
٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

## الصكوك المذكورة في الجزء المعنون "أهداف التنمية المستدامة وغاياتها"

اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ
(United Nations, *Treaty Series*, vol. 2302, No. 41032)

إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (القرار ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني)

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (United Nations, *Treaty Series*, vol. 1833, No. 31363)

"المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)